



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي والتكنولوجيا

الوزير

منشور عدد 04/07

تونس في 23 فيفري 2004

إلى
السيدات والسادة

- رؤساء الجامعات
- المدير العام لمدينة العلوم
- المديرين العامين بالإدارة المركزية
- المديرين العامين لمؤسسات البحث العلمي
- المدير العام للتعليم العالي
- المدير العام للدراسات التكنولوجية
- المديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية
- مديري البعثات الجامعية بالخارج التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا .

الموضوع : إعداد ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا لسنة 2005.

المصاحب : 08

ينتزل هذا المنشور في إطار توضيح المبادئ التي سيتم على ضوءها إعداد مشروع ميزانية الوزارة للسنة المالية القادمة عملاً بمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 7 المؤرخ في 31 جانفي 2004 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2005 .

1 - التوجهات العامة :

إن أهمية سنة 2005 نابعة من كونها السنة قبل الأخيرة لفترة تنفيذ المخطط العاشر، لذلك تعتبر حافزا هاما في دفع نسق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفق ما رسمه سيادة رئيس الدولة من خيارات وتوجهات . وإعتبارا لدور الميزانية في تجسيم الخيارات المرسومة أكد منشور السيد الوزير الأول على إعتقاد التوجهات التالية عند إعداد مشروع ميزانية سنة 2005 :

- إنطلاق إعداد الميزانية منذ شهر فيفري بهدف التقيد بالرزمة المدرجة بهذا المنشور؛

- مواصلة الإرساء التدريجي لنظام التصرف حسب الاهداف اعتمادا على :
- إحكام التنسيق بين الإدارات الفنية والقطاعية الضابطة للأهداف والبرامج والإدارة المكلفة بصياغة مشروع الميزانية (الإدارة العامة للمصالح المشتركة) .
- تقديم إنعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل .

- إبراز الأهداف الكمية المنتظر تحقيقها سنة 2005 من خلال الإعتمادات المطلوبة؛

- ضبط الاهداف النوعية المنتظرة من خلال الإصلاحات التي تم القيام بها أو المبرمجة وإنعكاسها على التقديرات الكمية .

2- خصوصيات ميزانية الوزارة :

أ - بالنسبة لنفقات التصرف :

عند إعداد التقديرات المتعلقة بهذه النفقات يتعين إحترام المقتضيات التالية :

- إحترام الآجال المحددة في هذا المنشور عند إعداد ميزانية المؤسسات للتمكن من إعداد مشروع ميزانية الوزارة في الآجال والتقيد بالرزمة التي ضبطها منشور السيد الوزير الأول في الغرض ؛

- إحترام مقتضيات منشور السيد وزير المالية عدد 25 المؤرخ في 8 جانفي 2002 المتعلق بتوزيع الإعتمادات حسب تبويب الميزانية الجديد حتى يعكس النفقات الحقيقية المنتظرة ؛

- العمل قدر الإمكان على تنمية الموارد الذاتية للمؤسسات ؛

- الإعتداد على الإستهلاك الفعلي لإعتمادات سنة 2003 والنتائج المنتظرة لسنة 2004 كمنطلق لإعداد تقديرات سنة 2005 ؛

- الكف نهائيا عن إنتداب عملة الحضائر وتسديد الحاجيات من الأعوان عن طريق الإنتدابات لفائدة المصالح وفق التراتيب المعمول بها ؛

- العمل على ضبط الحاجيات بكل دقة قصد تجنب عمليات التحويل وإعادة توزيع الميزانيات ولتجسيم ذلك يرجى من السادة رؤساء الجامعات والمديرين العاميين لمؤسسات البحث العلمي والمدير العام لمدينة العلوم والمديرين العاميين لدواوين الخدمات الجامعية والمدير العام للدراسات التكنولوجية والمدير العام للتعليم العالي في خصوص المعاهد العليا لتكوين المعلمين مناقشة تقديرات نفقات المؤسسات الراجعة لهم بالنظر لسنة 2005 وضبطها بكل دقة مع مديري تلك المؤسسات ثم تقديم مقترحاتهم مدعمة بالوثائق والمؤيّدات اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة معتمدين في ذلك على المعطيات التالية :

● إعتداد كلفة موحدة للطالب الواحد بالنسبة للمؤسسات المماثلة في خصوص نفقات التكوين والأكلة الجامعية والنفقات المختلفة ؛

● إحتساب الإعتمادات اللازمة للساعات التكميلية بالرجوع إلى العدد المتوقع للطلبة في مختلف مستويات وشعب التكوين من ناحية وإلى عدد المدرسين المباشرين حسب الرتبة والإختصاص وكذلك عدد الخطط المبرمجة لسنة 2004 من ناحية أخرى ؛

- ضبط الحاجيات المتعلقة بانتدابات سنة 2005 بالنسبة للعملة والإداريين والتقنيين بكل دقة والبحث عن إعادة توظيف الأعوان المباشرين وإعطاء الأولوية في الإنتدابات للمؤسسات المزمع إحداثها ؛

- تقديم جدول يبين عدد الاعوان العاملين بكل مؤسسة وتوزيعهم حسب رتبهم ؛

- إعطاء الأولوية لإنتداب حاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير ومزيد اللجوء إلى المناولة في مجالات خدمات الصيانة والتنظيف والحراسة ؛

- تشخيص مواطن الإقتصاد في نفقات التسيير وإقتراح تعديلات مقبولة للإعتمادات، إن إقتضى الأمر، مع الإلتزام بالتعليمات والتدابير الواردة بمناشير السيد الوزير الأول المتعلقة بضبط إعتمادات إقتناء الصحف اليومية والدوريات، و بالضغظ على نفقات التصرف، وعلى مصاريف الهاتف الإداري وبترشيد إستهلاك الطاقة ؛

- مطالبة المؤسسات بتعمير، بكل دقة، الجدولين عدد 1 و 2 الصادرين عن وزارة المالية وإرفاقهما بمشروع الميزانية.

ب- بالنسبة لنفقات التنمية :

- يتم إقتراح إعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشاريع والبرامج التي تم إقرارها ضمن المخطط العاشر بالإعتماد على نسق تقدم الإنجاز خلال سنة 2003 والمنتظر خلال سنة 2004 وفق التوجهات التالية :

- إعطاء الأولوية في رصد الإعتمادات للمشاريع والبرامج الممولة في إطار التعاون الدولي والتي هي بصدد الإنجاز قصد إحترام آجال تنفيذها من جهة وضمان الإستعمال الأمثل للتمويلات الخارجية المتوفرة من جهة أخرى ؛

- العمل على إختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط العاشر ومدى تقدم إعدادها من حيث الدراسات وتوفير الأراضي وهيكلية التمويل كما يرجى في هذا الصدد أخذ مقترحات الولايات بعين الإعتبار وذلك على ضوء العدد المنتظر للطلبة خلال السنتين الجامعتين 2005/2004 و 2006/2005 والمعطيات المرسومة بالخارطة الجامعية ؛

- ضبط الحاجيات الضرورية من التجهيزات الخاصة بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمات الجامعية من قبل رؤساء الجامعات والمديرين العاملين لدواوين الخدمات الجامعية بمعية العمداء ومديري المؤسسات وتضمينها بالجدول المصاحبة ثم تقديمها إلى الإدارة المركزية ؛

- تقديم إنعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل ؛

- بالنسبة لمدينة العلوم : تقديم كامل التكلفة وهيكلية التمويل بالنسبة للمشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من إعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرامج قسم الإستثمارات المباشرة ؛

- بالنسبة للنفقات الخاصة بالبحث العلمي، وفي إطار تجسيم القرار الرئاسي القاضي بتدعيم نفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي فإنه يتعين على الإدارات والمؤسسات المعنية إعداد مشروع الميزانية في هذا الإطار .

3- الطرق العملية ورزنامة إعداد مشروع الميزانية لسنة 2005 :

تبعا لما تقدم، يتعين إرسال مشاريع ميزانيات المؤسسات العمومية والبعثات الجامعية بالخارج التابعة للوزارة ومدينة العلوم بتونس متضمنة لتقديرات نفقات التصرف ونفقات التنمية في وثيقة موحدة محررة باللغة العربية إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة في نسختين وذلك في أجل أقصاه يوم 21 مارس 2004 .

مع الإشارة إلى أن عدم إحترام الاجل المذكور يترتب عنه الإقتراح الآلي للإعتمادات
المرسمة بميزانية السنة الحالية .

لذا فالرجاء من السيدات والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العامين ومديري البعثات
الجامعية بالخارج إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور بكل دقة وخاصة
إحترام الآجال .

الصادق شعبان